

مليوناً لـ 473 مستفيداً من برنامج الشيخ زايد للإسكان 369



أعلنت وزارة الطاقة والبنية التحتية، ممثلة في برنامج الشيخ زايد للإسكان، قائمة المستفيدين من المساعدات السكنية لشهر أغسطس الجاري، حيث بلغ عدد القرارات الإسكانية التي أصدرها البرنامج 473 قراراً، بقيمة 369 مليوناً و600 ألف درهم، وتشمل 400 تمويل سكني بالتعاون مع البنوك والمصارف، بقيمة 318 مليوناً و700 ألف درهم، و41 منحة سكنية ضمن مكرمة صاحب السمو رئيس الدولة، بقيمة 25 مليوناً و300 ألف درهم، إضافة إلى 32 مسكناً حكومياً (قرض)، بقيمة 25 مليوناً و600 ألف درهم.



محمد المنصوري

وأوضح المهندس محمد المنصوري، مدير برنامج الشيخ زايد للإسكان، أن إجمالي قرارات المساعدات السكنية، التي أصدرها البرنامج منذ بداية العام الحالي ولغاية أغسطس الجاري، بلغت 2651 قراراً، تشمل 599 منحة سكنية ضمن

مكرمة صاحب السمو رئيس الدولة، و219 مسكناً حكومياً «قرض»، إضافة إلى 1830 تمويلاً سكنياً بالتعاون مع البنوك والمصارف، و3 مساكن حكومية «منح»، بقيمة إجمالية تبلغ مليارين و30 مليوناً 551 ألف درهم

وأكد أنه ومن خلال الإعلان عن الدفعة الجديدة التي تدرج ضمن السياسة الإسكانية والبرنامج التمويلي لقروض الإسكان، تصل نسبة ما تم تحقيقه من مستهدفات الأشهر الثمانية الأولى 92% من أصل 2000 مقررة خلال الفترة ذاتها، في حين من المقرر الإعلان عن أسماء 3000 مستفيد خلال عام 2023

وأكد أن الإعلان يأتي في إطار جهود الحكومة لتوفير السكن الملائم وتوفير فرص الإسكان للمواطنين، حيث يعتبر قطاع الإسكان إحدى أولوياتها، لدوره في توفير سبل العيش الكريم للمواطنين، وضمانة حقيقية لرفاه أبناء الوطن وأسرهم، وأن برنامج الشيخ زايد للإسكان سيواصل العمل الجاد لتطوير برامج ومبادرات جديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمواطنين في هذا المجال

وأضاف: «إن الجهود الإسكانية لحكومة الإمارات تعكس التزامها بتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتوفير فرص إسكان مناسبة للجميع، وهي خطوة إيجابية تهدف إلى تحسين الوضع الإسكاني في البلاد وتمكين المواطنين من تحقيق حلم الحصول على سكن آمن وملائم، بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع والازدهار والتنمية».

وأكد أن البرنامج يحرص على تنفيذ توجيهات القيادة الرشيدة المتمثلة في تلبية الاحتياجات المستقبلية لمواطني الدولة، وتعزيز الاستقرار الأسري وتحقيق الرفاه والحياة الكريمة والأمنة للمواطنين، من خلال تنفيذ ما جاء في مستهدفات السياسة الإسكانية وفق الأطر والبرامج الزمنية المحددة